

## فكرة إسقاط النظام السوري في العقل الأميركي

جمال الكندي

قالها وكانت مدوية، وإن جاءت متأخرة، لكن أهميتها في أنها من المعسكر الآخر، المعسكر المعادي لسورية، وعلى لسان قائد هذا المعسكر، ومحرك أزمته ومشغل أقرامها في المنطقة لتدمير سورية على مدار السنوات الأربع الماضية. هذا المعسكر الذي ظل منذ الأزمة السورية يتغنى بجملة شاذة تزعم الشرعية عن الرئيس السوري بشار الأسد. الرجل الذي أعنيه هنا هو مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق زبغوي بريجنسكي، الذي تحدث عن الواقع الذي وصلت إليه الأزمة السورية بعد أربع سنوات، معتبراً أن سياسة واشنطن المتحده تجاه سورية كانت خاطئة منذ البداية وبعيدة عن الصواب، مشيراً إلى أنّ الرئيس بشار الأسد يتمتع بدعم كبير داخل المجتمع السوري، سواء أعجب ذلك أو لا. وهذا بالطبع يتناقض تماماً مع الكلمة المشهورة للرئيس الأميركي أوباما بأنّ الرئيس بشار الأسد «فقد شرعيته وعليه الرحيل»، وهذا ليس مستغرباً وقد اعتدنا على السياسات الخارجية الأميركية الماضية والحالية، ووفقاً لهذه السياسات فمن لا يدور في الفلك الأميركي هو إما إرهابي أو فاقد الشرعية، أو تقوم الإدارة الأميركية باختراع مصطلح جديد تطلقه عليه يبرز لها التخلص منه، وطبعاً حسب الأنظمة الديمقراطية التي تفصل في البيت الأميركي وفي الغرف التابعة لها.

قالها بريجنسكي خلال مداخلة له في اجتماع لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي، رداً على سؤال من السيناتور جاك ريد في شأن الموقف الذي كان قد أعلنه في أيلول الماضي، حيث اعتبر أنّ دور واشنطن في الأزمة السورية يجب أن يكون محدوداً بعبارة: «ما زلت على هذا الرأي»، مشيراً إلى أنه لا يفهم تماماً لم على واشنطن أن تساعد أو حتى تتبنى فكرة إسقاط الدولة السورية. وأضاف: «ثبتت خلال العامين الماضيين حقيقة أنّ الرئيس الأسد، سواء أعجبنا هذا الأمر أم لا يعجبنا، لديه دعم كبير في المجتمع السوري أكبر من أي من مجموعات المعارضة التي تتفكضه، ولا بد من أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار».

وجاء كلام البعوث الدولي استيفان ديمستورا متناغماً مع كلام بريجنسكي الذي أكد «أنّ الأسد جزء من الحل، بعد أن كانت أميركا تعتبر أنّ الأسد جزء من المشكلة وعليه الرحيل ليسمح لي المخضرم بريجنسكي أن أقول إنّ فكرة إسقاط النظام السوري في العقلية الأميركية قديمة، إنما لم تكن هناك الذريعة الكافية لإعلان ذلك والعمل في سبيله، إلى أن جاءت «الربيع العربي» فصللت أميركا على المسوغ القانوني، وأقصد هنا القانون الأميركي الإمبريالي الذي يجيز لها التدخل في شؤون الدول لتغيير أنظمتها، كما فعلت في العراق وغيرها من الدول، وكل ذلك يا سيدي المخضرم من أجل الكيان الصهيوني الذي يعتبر سورية العدو الأول له في المنطقة، وجزءاً منها تصف الدائرة المعادية له وتقطع صلتها بقوى المقاومة في إيران وفلسطين ولبنان.

نعم إنّ كل هذه الأموال التي دفعت، هدتها إسقاط الدولة السورية لأنها كانت وما زالت الحاضرة الأولى لقوى المقاومة في المنطقة، وكان الربيع العربي الفرصة والحجة لتغيير نظامها بنظام آخر يرى «إسرائيل» دولة صديقة ولها حق الجوار، ويعتبر أنّ كل ما تقعله في فلسطين هو شأن داخلي علينا أن نحترمه وأن ننسى قضية أسماها فلسطين.

لهذا السبب، فإنّ الأميركي مشغول ولديه هوس إسقاط الدولة السورية، وكان يظن أنّ المسألة تنتهي بعد أيام أو شهر، فهو لا يعلم أنّ هناك عقيدة قتالية تربي عليه المدني السوري قبل العسكري وهي «إسرائيل هي العدو»، وما دام هذا العدو موجوداً وجامعاً على صدورنا لا بد أن نوحّد جبهتنا الداخلية، شعباً وجيشاً وحكومة. لهذا صمدت سورية، بسبب هذا التآلف الذي أزعج أميركا وعملاءها في المنطقة الذين صبح عليهم فك طلاس من هذا الحلف الداخلي.

إنّ المؤامرة التدميرية على سورية، كانت بأوامر أميركية وبمعاول هدم، للأسف، عربية وإقليمية هي ما تظهر فشلها وتسقط كل يوم أمام إصرار شعب مقاوم يريد العيش بعبء وكرامة. وما نحن نؤكد لهم بعد هذه السنوات أنّ من كانوا يريدون «الحرية» للشعب السوري، فأغرقوا البلاد بالسلاح والإرهابيين، كانوا يحملون في أجندهم مصالحهم الخاصة السياسية والاقتصادية، وما نعلمه علم اليقين أنّ آخر ما كانوا يهتمون به هو المواطن السوري، وهذه حقيقة بدأت تظهر في عيون من حملوا السلاح من السوريين، وما عودة هؤلاء إلى حضان الوطن إلا دليل ذلك.

هي حقيقة قالها بريجنسكي وأصبحت مسألة أخذ وردّ في الإدارة الأميركية مفادها: ما الجدوى من إسقاط النظام السوري؟ وكم هي التكلفة التي دفعتها أميركا وتدفعها من أجل ذلك؟ وهل ستكون المنطقة أكثر استقراراً من دوم نظام الأسد؟ هل القوى الموالية لسورية ستقف مكتوفة الأيدي تجاه أي مخطط لتغيير جغرافية المنطقة؟

## البناء

### الرئيس اللبناني ضرورة ميثاقية... فقط

د. وفاق إبراهيم

ليس في العنوان نزعة إلى الانقاص من قيمة رئيس البلاد، بقدر ما هو يعكس حال صلاحياته التي تردت وتراجعت إلى الحضيض بعد تحوّل اتفاق الطائف إلى دستور للبنان، وأصبحت بموجب السلطة التنفيذية لمجلس الوزراء الذي هو الحاكم الفعلي للبلاد، مع إيلاء رئيس الحكومة حق إدارة الكثير من الصناديق السيادية والمجالس، ما يضحك دوره ويعطيه حق التصرف بالأموال والتعيينات فيها كيفما يشاء. وبقي لرئيس الجمهورية صلاحيات يؤديها به «السلب» وذلك لعقد تسوية عليها، كان لا يوقع على مسألة معينة، فيأخذ بالتالي حصته، كأن يرفض التوقيع على مرسوم تعيين الوزراء فيرغمهم على إعطائه حصّة وزارية. إنها صلاحيات تشبه صلاحيات القراصنة يأخذون ما لا يريد الآخرون إعطاءه بالإرغام والغرض، وليس بقوة الدستور. هناك سببان لهذه المشكلة، أولهما إلغاء الصلاحيات القديمة للرئيس، أما الثاني فهو أنّ معظم الرؤساء الموارنة يُنتخبون وهم لا ينتمون إلى جماعات ضغط سياسية. فقاد الجيش الذي تدفع به تسوية سياسية إقليمية أو دولية ليتسلم الرئاسة لا ينتمي إلى البيئات السياسية والنيابية الموجودة، فيُجرم بذلك من مصادر قوة إضافية، كان يستطيع بواسطتها أن يوجد توازناً إضافياً مع القوى السياسية. انطلاقاً من هذين السببين، لا يمكن الدعوة إلى انتخاب رئيس للبلاد وكأنه السبيل الحصري إلى إنقاذ

### استقبل المجلس الجديد نقابة الصحافة ووزيري المال والصحة سلام؛ لو أنّ الجهود التي بذلت لتعطيل عمل الحكومة بُذلت من أجل انتخاب رئيس لكانا في ظروف أفضل

أكد رئيس الحكومة تمام سلام «أنّ تعثر العمل الحكومي يراكم سلبات تصاف إلى سلبية الشغور»، لافتاً إلى أنّ «الجهود التي بذلت لتعطيل عمل الحكومة، لو بذلت من أجل انتخاب رئيس لكانا في ظروف سياسية أفضل». واستقبل سلام، والسراي الحكومي أمس، المجلس الجديد لنقابة الصحافة برئاسة النائب عوني الكعكي الذي أشار بعد اللقاء إلى أنّ الرئيس سلام «عرض للوضع السياسي الراهن، فقال إنّ هناك خلافاً جوهرياً في مسارنا الديمقراطي يتمثل في الشغور في موقع رئاسة الجمهورية. ودعا إلى معالجة هذا الشغور في شكل لا يتعارض مع تلبية حاجات اللبنانيين وتسيير شؤونهم، ولإيؤس في الوقت نفسه لحالة جديدة خارج إطار الأوضاع الديمقراطية. وأشار إلى الأوضاع المضطربة في المنطقة، والتشغيل الدول القريبة والبعيدة بها، دعا اللبنانيين إلى حل مشاكلهم بأنفسهم والشروع بمعالجة الاستحقاقات، وأولها الاستحقاق الرئاسي».

وعن الوضع الأمني في البلاد قال سلام: «منذ تشكيل الحكومة وضعنا خطة أمنية شاملة للبلد جرى تنفيذها على مراحل، ونستطيع اليوم أن نقول أنّ الأمن متمسك في لبنان رغم التعثر في الأداء الحكومي»، لافتاً إلى أنّ الوضع الأمني هذا يتوافق مع أجواء إيجابية تتمثل في الحوار القائم بين عدد من القوى الأساسية، مسجلاً في هذا المجال «مواقف متقدمة لبعض القوى السياسية التي دحضت نظرية وجود بيئة حاضنة للإرهاب في لبنان».

وأضاف: «إنّ الحكومة الحالية تألفت في ظروف صعبة وكان يفترض أنّ تكون مؤقتة، لكنها استمرت بفعل التعثر الذي تمثل في الشغور الرئاسي وعدم حصول انتخابات نيابية. ليست لدي رغبة

في أن يعتقد أحد أنني أريد ممارسة حكومية تثبت الشغور، لكن المطلوب هو عدم تعطيل الدولة وعدم التصرف رئيس للجمهورية»، معرباً عن أسفه لأنّ «التعثر السياسي الراهن يؤخر التعامل مع ملفات حيوية في مقدمها ملف النفط والغاز». ولدى سؤاله عن آلية عمل الحكومة وعدم دعونه إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء هذا الأسبوع، أجاب: «إذا كان التعطيل والعرقلة والمشاكسة هي أسباب الموقف، فما الجدوى من عقد جلسات غير منتجة؟ لقد لمست على مدى الأشهر السبعة الماضية أنّ الأجواء داخل الحكومة لا تساعد كثيراً على الإنتاج».

وأضاف: «ترددت أخيراً استعمال كلمة آلية العمل الحكومي؟ ما حسن خليل، وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دو فريج مع وفد من موظفي الوزارة، وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور، الوزير السابق خليل الهراوي، وأمين السن والتوافق الذي نحرص عليه بحتمل وجود تباينات في الرأي تحت سقفه.

لبنان والحياة السياسية فيه، لا

## خفايا

وصفت مصادر «القوات اللبنانية» الحوارات الجارية بأنها تعبئة للوقت ليس إلا... ولن تسفر عن أيّ حلول للأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي يمرّ بها لبنان، طالما أنّ التوافقات الإقليمية لا تزال غائبة عنه. وأشارت المصادر إلى أنّ الحوار «العوني - القواني» هو من باب المسكنات لأنّ الجانبين يتحاشيان الخوض في المسائل الجوهرية كتراسة الجمهورية وحسم موضوع الأسماء في هذا الاستحقاق.

### بوز من عين التينة؛ على الحكومة اعتماد مبدأ الحاجة والضرورة الملحة



لكنّ بعض الوزراء فهم التوافق على أنه فرصة لتعطيل... وأكد سلام رداً على سؤال «أنّ تسليح الجيش والقوى الأمنية بموجب هبة الأربعة مليارات دولار الأمل من الأسلحة ستصل في مطلع نيسان المقبل».

وحدث رئيس الحكومة بالتشديد على «أنّ أي حوار بين القوى السياسية مرحب به لتقويت الفرصة على كل من يريد أن يستثمر في الفتنة، وأي مكاسب يحققها الحوار من شأنها أن تنعكس إيجاباً على كل البلد».

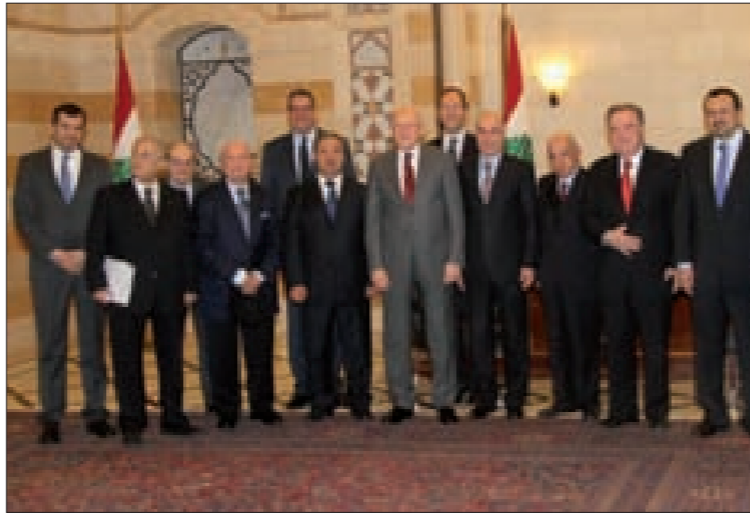
ومن زوار السراي؛ وزير المال علي حسن خليل، وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دو فريج مع وفد من موظفي الوزارة، وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور، الوزير السابق خليل الهراوي، وأمين السن والتوافق الذي نحرص عليه بحتمل داريل مانديس.

### فارس سلم زاسيبكين دعوة إلى عشاء «القومي» بمناسبة الأول من آذار

زار عضو الكتلة القومية الإجتماعية النائب د. مروان فارس السفير الروسي في لبنان ألكسندر زاسيبكين، وسلمه دعوة من الحزب السوري القومي الإجتماعي للمشاركة في العشاء التكريمي الذي يقيم في مناسبة الأول من آذار، عيد مولد الزعيم أنطون سعادة ودعماً لدار سعادة الثقافية الإجتماعية في ضهور الشوير. وتمّ خلال اللقاء تبادل الآراء بشأن المستجدات على الساحتين اللبنانية والدولية، وكانت وجهات النظر متفقة على أنّ الأوضاع الراهنة بحاجة إلى عناية دولية كبيرة لمواجهة الأخطار التي تشكلها الحركات الإرهابية التكفيرية في المنطقة والعالم.

### باسيل؛ صعود الإرهاب شجع «إسرائيل» على مزيد من العنف لفرض واقع جديد

في اليوم الثالث لزيارته إلى المكسيك، التقى وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل نظيره المكسيكي اللبناني الأصل خوسيه أنطونيو مبادي. وبعد أن عقد الجانبان جلسة محادثات، جرى التوقيع على اتفاقيتين، الأولى مذكرة تفاهم في شأن الأكاديمية الدبلوماسية بين وزارتي خارجية البلدين، والثانية مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال تقديم خدمات الرعاية لجاليات البلدين في الخارج. وأكد باسيل لقاءه عمل مع كل من وزير الطاقة اللبناني الأصل بيدرو خواكيم كولدويل وعرض معه لموضوع تشجيع الشركة الوطنية المكسيكية على متابعة أعمال النفط في لبنان، وتمّ الاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم وتعاون وتبادل خبرات، وخصوصاً أنّ المكسيك تجرّب في ترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة واستخراج النفط والغاز من المياه العميقة. ويبحث مع وزير الاقتصاد الديقونسو تودري في ضرورة تطوير حجم التبادل التجاري وتفعيل العلاقات الاقتصادية بما يتناسب مع حجم الجالية اللبنانية، وفتح مصارف لبنانية في المكسيك، نظراً إلى الخبرة التي تتمتع بها المصارف اللبنانية وتماسك الوضع المصرفي، إضافة إلى الاستعانة باللبنانيين في المكسيك نظراً إلى دورهم في تفعيل هذا الأمر. وفي محاضرة ألقاها في المعهد الدبلوماسي ماتوس روميريو حول «آفاق السلام.. لبنان مع مقترح طريق»، وأشار وزير الخارجية إلى «وجود عناصر جديدة تؤدي إلى عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وهي، أو بالأصح، السريخ للحدود بين الدول، ثانياً صعود المنظمات الإرهابية التي لا يمكن توقع رذات فعلها، ثالثاً التناقص بين مختلف دول المنطقة»، لافتاً إلى أنّ هذه العناصر الجديدة أدت إلى جعل القضية الفلسطينية، وهي القضية الأساسية في منطقتنا، في مرتبة لاحقة بحيث لم تعد أولوية، ما شجع إسرائيل على مزيد من العنف من دون أي محاسبة ومحاولة فرض واقع جديد على الأرض مخالف لروحية اتفاق أوسلو».



سلام متوسطاً الكعكي وأعضاء المجلس

### دعا إلى إقرار استراتيجية وطنية متكاملة للدفاع عن لبنان لحدود؛ تكفل وزراء في مثانات تستعيد زمن القحط السياسي أمر يثير الدهشة



لحدود وقرداحي خلال لقائهما أمس

مكونات حكومة الضرورة الوطنية، وخصوصاً أنّ ولادة هذه الحكومة لم تسهل بتضحيات فريق سياسي، كي يستولد في كنفها تكفل يفوق حجمه المتخطلي عدداً ولائقاً له». وأكد أنّ «المطلوب راهناً إقرار استراتيجية وطنية متكاملة للدفاع عن لبنان ضدّ عدوان إسرائيل ومكافحة الإرهاب التكفيرى ودان لحدود «العدوان التركي العدمي والمتغل بداعش والنصرة ومثيلاتها من التغطيات التي تعيد القتل والدمار على مساحة الأوطان العربية، لاسمياً في سورية التي يقف قائدها وجيشها وشعبها بشجاعة فائقة وتصميم فريد في وجه الحرب الإرهابية الكونية التي تخاض ضدها».

أشار الرئيس العماد إميل لحود إلى «مواقف تفاهم الخلل في نظامنا السياسي، على ما يجري في النقاشات والمواقف الحاصلة في شأن آلية اتخاذ القرارات في مجلس الوزراء الذي يمارس صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة حال خلو سدة الرئاسة». وقال أمام زواره، بحسب بيان صادر عن مكتبه الإعلامي: «صحيح أنّ استقرار الشغور في الموقع الأول خطير، إلا أنّ ما هو أخطر أن نستعيد تجارب قاسية، كالتى نتجت عن اتفاق الدوحة المشؤوم الذي نحر الميثاق والدستور والديموقراطية في آن»، مشيراً إلى أنّ «الاتفاقات القوقية تفرّض حلولاً دونية على اللبنانيين، ما يعني في آخر المطاف أنّ لبنان سوف يعاني لسنوات ما سبق أن عاناه من جراء مثل هذه الاتفاقات». وأضاف لحود: «أما أن يتكفل وزراء من ضمن الحكومة في مثانات تستعيد زمن القحط السياسي، فأمر يثير الدهشة، ولبنان يعاني ما يعاني من فراق وتعطيل، في حين أنّ المطلوب التضامن والتوافق بين

## نشاطات



فروع وجمعة

استقبل وزير السياحة ميشال فروع المدير العام للمغتربين هيم جمعة وبحث معه في «كيفية التواصل بين لبنان المقيم ولبنان المغترب». ولفت جمعة إلى «أنّ اللقاء يتمحور حول الخطة التي تنوي وزارة السياحة تنفيذها لاستقطاب سياح إلى لبنان»، لافتاً إلى «أنّ اللبنانيين المغتربين يشكلون رافداً أساسياً للسياحة اللبنانية وكونهم أبناء البلد، فإنّ الدعوة لهم تعتبر أولوية لدى وزارة السياحة ووزارة الخارجية». وأضاف: «تأتي جلسة اليوم للتسيق حول تشجيع اللبنانيين المغتربين لزيارة لبنان، وفي المقابل قيام المؤسسات الرسمية بتأمين أفضل السبل لرحلتهم وتسهيل حضورهم إلى لبنان».

استقبل قائد الجيش العماد جان قهوجي، في مكتبه في البرزة، السفير الفرنسي في لبنان باتريس باولي، برفقه الملحق العسكري المغترب أليفه لايروس، وتناول البحث الأوضاع العامة في لبنان والمنطقة، والاتفاقيات اللبنانية - الفرنسية لتسليح الجيش اللبناني، في إطار الهيئة المقدمة من المملكة العربية السعودية.